

The Financial accounting system and international accounting standards  
-comparative study-

بن حركو غنية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري

**Abstract**

This paper aims at clarifying to which extent the international accounting standards are compatible with the Algerian financial accounting system. To reach this goal, we relied on the comparative method to clarify the points of compatibility between them. The study concluded that the financial accounting system depends on the international accounting standards in determining its general and specific rules and concepts for accounting registration and the exposition of financial lists. However, the accounting system does not go with the changes and amendments in international accounting standards since it was proposed as a project in 2004.

**Key words:** financial accounting system, international accounting standards, comparison.

**ملخص**

يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث اعتمدنا على المنهج المقارن لتوضيح نقاط التوافق بينهما، وخلصت الدراسة إلى: أن النظام المحاسبي المالي اعتمد في تحديد قواعده العامة والخاصة ومفاهيمه للتسجيل المحاسبي والقياس وعرض القوائم المالية بشكل كبير على معايير المحاسبة الدولية، إلا أن النظام المحاسبي المالي لا يساير التغيرات والتعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية وذلك منذ اقتراحه كمشروع في سنة 2004.

**الكلمات المفتاحية:** النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، المقارنة.

اهتمت الكثير من الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي، حيث قامت بالعديد من الجهود بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول والحث على استخدام المعايير الدولية كأساس لبناء المعايير الوطنية والسعي نحو القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول. وقد نتج عن ذلك العديد من المحاولات الرائدة التي سعت إلى تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا من خلال عمليات الإصلاح التي باشرتها الكثير من الدول والتي تراوحت بين التبنّي الكلي والتكييف الجزئي، ومنها الجزائر التي قامت بإصلاح لنظامها المحاسبي وتبنيها للنظام المحاسبي المالي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة المحاسبي الدولية.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح درجة التقارب بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي كخطوة أولى نحو تحقيق التوافق بين التنظيم المحاسبي في الجزائر مع الممارسة الدولية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي IAS/IFRS؟**

كإجابة أولية للإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

**النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي.**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليشكل الوجه الجديد للتنظيم المحاسبي في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

لوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية اتبعنا المنهج الوصفي عند استعراض المعايير والمواد المقابلة لها في قانون النظام المحاسبي المالي والمنهج المقارن عند توضيح مختلف نقاط التلاقي والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجعية الدولية.

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع نذكر منها:

- دراسة نوي الحاج<sup>(1)</sup>، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع ما جاء به مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطاره التصوري وقد خلصت إلى أن المخطط المحاسبي

المالي قد تبنى معايير المحاسبة الدولية في إطاره التصوري ولكن من رؤية المخطط العام الفرنسي، وأن مختلف مصطلحاته لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة رفيق يوسفى (2) هدفت هذه الدراسة على معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن النظام المحاسبي المالي التزام بمعايير المحاسبة الدولية لتلبية الاحتياجات المختلفة لمستعملي القوائم المالية، ولكن لم يتم التطبيق الفعلي بسبب الثقافة والممارسة المتأصلة.

كما تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور نعالج في المحور الأول دوافع تبني النظام المحاسبي المالي وفي المحور الثاني نتطرق إلى التوافق المحاسبي الدولي مزايه وعيوبه، أما المحور الثالث يتضمن مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي IAS/IFRS.

## 1- دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للارتباطات الجديد للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق حيث لا يلي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وأن المخطط المحاسبي الوطني ومنذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقصان مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية (...)). ويمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح في النقاط التالية (3):

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم؛
- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- عدم قدرة المخطط المحاسبي الوطني على مسايرة التطورات الدولية في مجال المحاسبة؛
- ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية؛

- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم العرض والإفصاح وكل هذا لا يمكن أن يتوفر في المخطط المحاسبي لوطني؛
- محاولة الجزائر لجذب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، موثقة، وموحدة ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهila لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

## 2- التوافق المحاسبي الدولي

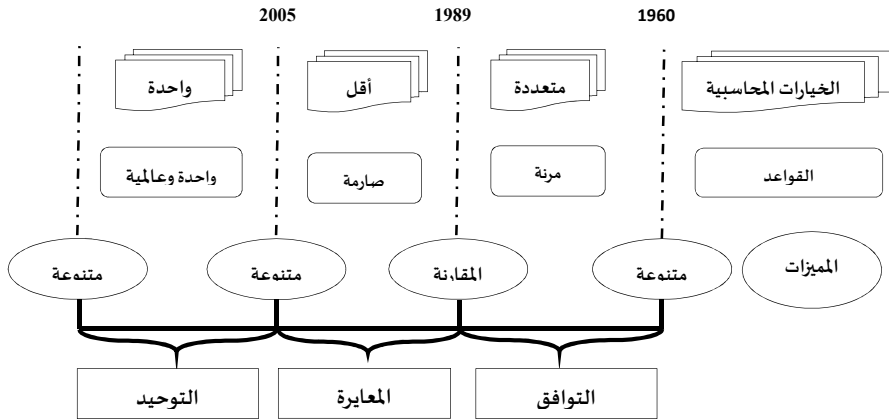
في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية التي أصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار الدولي ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، يعد التوافق المحاسبي الدولي من الأمور التي تساعد على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية، وإبقاء التباين بين الأنظمة المحاسبية عند أدنى مستوياته، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات، وضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضيف عليها صفة القبول العام.

### 1-2- التوافق، المعايير والتوحيد المحاسبي الدولي

وفي هذا المجال ظهرت الكثير من الدراسات والبحوث التي تسعى إلى تقليص فجوة الاختلاف بين النظم المحاسبية الدولية، بهدف الوصول إلى أسس إعداد قوائم مالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها أينما وجدوا في دول العالم، وقد استخدمت العديد من المصطلحات والمعاني استخدمت في كثير من الأحيان كمترادفات دون التمييز بينها من بين هذه المفاهيم: **التوافق، المعايير والتوحيد.**

وتتجلى علاقة التداخل والاتصال بين هذه المفاهيم في أنها جميعها تسعى إلى نفس الغرض وهو تحقيق تجانس الأنظمة المحاسبية وعلى مستوى دولي، من أجل الحد من مشاكل تنوع هذه الأنظمة واختلافها، لكن درجة هذا التجانس تختلف من مفهوم إلى آخر. كما أن كل مفهوم يمثل مستوى معين من هذا التجانس، ولتوضيح أكثر الفرق بين هذه المفاهيم ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مميزات التوافق، المعايير والتوحيد



Source : Lakhlef khallaf ; les normes internationales de comptabilité (IAS-AFRS) et leur pratique en Algérie cas du system comptable financier algérien (SCF); thèse de doctorat; faculté science économiques ; université de batna ; Algérie ; 2014 ; p :38

من خلال الشكل نلاحظ أن التوافق المحاسبي عبارة عن عملية فكر ذات تسلسل وتدرج أي تتميز بالمرونة، فالتوافق هو عملية يتم من خلالها تضيق الفجوة أو تقليل الاختلافات الجوهرية في التطبيقات المحاسبية بين الدول قدر المستطاع. أي التحرك في اتجاه مضاد للتعددية المطلقة في الممارسات المحاسبية الدولية، فهو أكثر مرونة وانفتاحا، كما أنه يعطي أهمية للفروقات القومية، وبالتالي يعطي انطباع عام لقابلية المقارنة. ولعل الاختلاف في متطلبات التقرير المالي من جهة والاحتياجات المتزايدة لمقارنة المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير من جهة أخرى هي القوة الدافعة للتوافق المحاسبي الذي يعتبر على درجة كبيرة من الانفتاح لأنه يعترف بالاختلافات المحاسبية بين الدول ويحاول تسويتها مع أهداف المحاسبة في الدول الأخرى كخطوة أولى.

أما المعايير فهي عملية يتم من خلالها التحرك نحو اتجاه التوحيد المطلق في الممارسات المحاسبية الدولية، فهي تدل على التماثل الشبه تام، فالمعايير توصف بأنها عملية جامدة وصارمة حيث قد تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة محاسبية واحدة في كافة المواقف من طرف جميع الدول، وبالتالي هو أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي، فهي حركة يتم من خلالها الانتقال اتجاه التوحيد المحاسبي لأنها تدل على التماثل شبه التام، وبالتالي هي أكثر صرامة من

التوافق، فهي تهدف إلى القضاء على الفجوة وإلغاء الاختلافات الجوهرية في التطبيقات المحاسبية الدولية لتحقيق درجة مقبولة من التوافق كخطوة ثانية.

وبناء على ذلك فإن التوحيد يعتبر ظاهرة أو حالة من حالات المعايير، فالتوحيد هو عملية وضع قواعد محاسبية تكون ملزمة التطبيق للوصول إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، ويستخدم مفهوم التوحيد في حالة وجود مجموعة من الدول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى تماماً، وهنا تبرز عدم واقعية التوحيد المحاسبي مقارنة بالتوافق المحاسبي فلكل دولة خصوصياتها.

ومن هنا نستنتج أن التوافق المحاسبي ليس هدف بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق هدف، فهو عملية تقدم نحو التماثل عن طريق التفاعل بين مختلف البلدان والهيئات المحاسبية الدولية، بهدف الوصول إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية ذات جودة عالية يمكن استخدامها في جميع دول، ويلاحظ على الصعيد الدولي حالياً اتجاه نحو التوافق المحاسبي، حيث أن الجهود المبذولة في مجال الحد من اختلافات الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي لن تنجح في القضاء عليها نهائياً، وإنما تبقى هناك اختلافات محاسبية من دولة إلى أخرى. وتسعى أعمال التوافق المحاسبي الدولي إلى الإبقاء عليها عند حدها الأدنى، من خلال إزالة التناقضات غير المبررة والقائمة بين قواعد القياس والإفصاح التي تشملها المعايير المحاسبية مع غيرها من المعايير المحاسبية الدولية وبصورة طوعية عن طريق استخدام وسائل الحوار والإقناع<sup>(4)</sup>.

## 2-2- فوائد وعوائق التوافق المحاسبي الدولي

الكثير من دول العالم رحبت بعملية التوافق المحاسبي الدولي، لأن التوافق يقلل من درجة الاختلاف والتباين بين الممارسات الدولية، وبطبيعة العلاقة بين المحاسبة والبيئة المحيطة بها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية) ستكون هناك دون شك عراقيل وصعوبات ستقف في مواجهة أي محاولة لوضع توافق محاسبي دولي. ويمكن توضيح فوائد وعوائق التوافق المحاسبي الدولي فيما يلي<sup>(5)</sup>:

## أولاً: فوائد التوافق المحاسبي الدولي

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق محاسبي دولي، حيث أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) عام 2001 أن 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية، وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية إدراكاً منها للمزايا الكثيرة لهذا التوافق<sup>(6)</sup>. ومن أهم هذه المزايا:

- تسهيل في عملية إجراء **المقارنات** بين المعلومات المالية الدولية، التي من شأنها أن تحسن في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الدولية وبالتالي يعطي حرية أكثر لانتقال رؤوس الأموال؛
- إن وجود توافق محاسبي دولي سيوفر للبيانات المالية مجموعة من الصفات أهمها **المصدقية والقبول العام** بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، وهذا ما سيعمق الثقة التي يوليها المتعاملون بهذه البيانات في أسواق المال الدولية كما سيشجع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق وبالتالي يحسن من كفاءتها؛
- توفير **الوقت، والجهد والمال**، بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية سواء بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي كثيراً ما تواجه اختلاف النظم المحاسبية بين الدول مما يضطرها لإعداد برامج خاصة لكل دولة وكذا تأهيل وتدريب المحاسبين، وهذا ما يكبدها جهداً وأموالاً مضاعفة.
- وكذلك بالنسبة **للدول النامية** التي لا توجد بها منظمات للمحاسبة المهنية وتفتقر إلى معايير محاسبة ومراجعة معتمدة ومكتملة، فتبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها المال، الوقت والجهد لإنشاء نظم محاسبية في هذه الدول؛
- يساعد المؤسسات الراغبة في الحصول على **التمويل** من تحقيق ذلك من خارج حدود الدولة الموجودة بها وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو قروض. ويعتمد أصحاب رؤوس الأموال على التقارير المالية من أجل اغتنام فرص الاستثمار أو الإقراض الملائمة وبالتالي يتجهون إلى تفضيل المعايير الدولية لأن المعلومات المنشورة وفقها أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة؛
- إزالة صعوبة الترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة بنظم محاسبية مختلفة مما يسهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لها وبالتالي اتخاذ قرارات أفضل بناء على هذه المعلومات؛

- يساهم في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية كما قد يساهم في رفع مستوى نظم المحاسبة؛
- يسهل تبني التوافق المحاسبي الدولي أعمال مصالح الضرائب في الدول التي تتواجد فيها الشركات المتعددة الجنسية وكذلك في الدول التي تنتمي إليها، وذلك بفضل التوحيد في أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصاريف؛
- يسهل التوافق الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المتمثلة في مراجعة حسابات الشركات الدولية، ويوفر عليها التكاليف والجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدة وتأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية.

#### ثانيا: عوائق التوافق المحاسبي الدولي

على الرغم من المزايا المتعددة التي يوفرها التوافق المحاسبي الدولي فإن ذلك لا يمنع من وجود عوائق:

- المحاسبة كأى نظام اجتماعي تعكس إلى حد كبير حاجات البيئة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية...) التي تعمل فيها، سواء كانت بيئة متقدمة أو بيئة متخلفة، وبالتالي فأهداف المحاسبة مرتبطة باحتياجات تلك البيئة التي تختلف من بلد إلى آخر، هذه البيئة واحتياجاتها تؤثر في مستخدمي المحاسبة فتخلق مجموعات متباينة منهم، ويحتاجون إلى معلومات مختلفة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة تعمل كعائق أمام إقامة توافق محاسبي دولي؛
- الاختلاف في تحديد المفاهيم وأهداف القوائم المالية يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود اختلاف في الممارسات المحاسبية، وبالتالي سيكون من أكبر المشاكل التي تعيق التوافق المحاسبي الدولي، فإنه إذ لم يتم الاتفاق على أهداف مشتركة للقوائم المالية سيكون من الصعب الوصول إلى معايير محاسبية دولية تلقى قبولا من جميع الأطراف؛
- تعتبر الجباية في كل دول العالم من أكبر طالبي الخدمات المحاسبية، وحيث أن النظام الجبائي يخدم مباشرة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة فهو يختلف من بلد إلى آخر، وكما هو معلوم فعلاقة المحاسبة بالجباية هي علاقة تبادلية يصعب فصلها، وهذا بالتأكيد يخلق اختلاف في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي؛

- يستلزم تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الدولة المطبقة تغيير في التشريعات والقوانين وهذا ما لا ترغب فعله أغلب الدول، وفي هذه الحالة تضطر الوحدات الاقتصادية في الدول المعنية إلى إصدار نوعين منفصلين من التقارير المالية، أحدها من أجل تلبية المتطلبات القانونية المحلية، والأخرى معدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، وذلك أمر مستبعد وخاصة في الدول النامية لأن المنافع الناتجة من ذلك العمل المزدوج سيكون بلا شك أقل من التكاليف الباهظة
- اختلاف نقاط البدء والمقصود هنا أنه من بين المشاكل التي تواجه عملية التوافق المحاسبي هو التطور التاريخي للمحاسبة في كل بلد، حيث أن البلدان التي لديها تاريخ طويل في استخدام المعايير المحاسبية قد تجد مسار استخدام تلك المعايير المحاسبية الدولية ملائما للأخذ به، بينما الدول التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد صعوبة في تطبيق هذه المعايير، بحيث يتطلب ذلك إعداد خطط لتحضير التقارير المالية والتنظيمات المحاسبية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تتولى عملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي منظمات عامة وخاصة، تختلف فيما بينها من حيث الأهداف ومن حيث الإجراءات المتبعة في سبيل تحقيقها ومن حيث السلطة والقدرة على تحقيقها؛
- عدم وجود قوانين دولية لها القوة الإلزامية تدعم التوافق المحاسبي الدولي، وحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأكبر في عملية التوافق المحاسبي تفتقد مثل هذه القوة القانونية الإلزامية،
- لعل شعور بعض الدول بالقومية أو التعصب القومي يقف حائلا دون قبول أي أفكار قادمة من الخارج، ولهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما بتطبيق بعض الممارسات أو المعايير من جهات خارجية هو بمثابة مساس بسيادتها وليس من السهل الاستجابة له وقبوله؛
- الاختلاف في لغات دول العالم قد يقف عائقا دون سهولة فهم واستيعاب الكلمات والمفاهيم التي تعبر عن نواحي فنية للمحاسبة، وهو ما دعا لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تعريف المصطلحات الفنية بعناية شديدة عند وضعها لتلك المعايير، حتى تتجنب الفهم الخاطئ لها.

### 3- مقارنة بين النظام المحاسبي *IAS/IFRS*

اعتمد معدو النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المرجعية الدولية للمحاسبة متمثلة في معايير المحاسبة الدولية *IAS* والمعايير الدولية للإبلاغ المالي *IFRS* من خلال إصدار تشريعات ونصوص قانونية محددة للإطار التصوري، المبادئ والقواعد المحاسبية العامة لهذا النظام. وحتى تسهل عملية الربط، تحديد العلاقة بين المعايير والمقارنة بينهما سيتم اعتماد التقسيم التالي:

#### 3-1- الإطار التصوري، قواعد الاعتراف والقياس

اعتمد المشرع الجزائري على المرجعية الدولية من خلال تبنيه للإطار المفاهيمي (التصوري) لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة في سنة 2003 عند وضعه لمشروع النظام الجديد في سنة 2004<sup>(7)</sup>، ولكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية لتتغير التسمية من **الإطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية** إلى **إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية**، ومن التسمية نستنتج أن هدف الإطار المفاهيمي الجديد توسع ليشمل جميع مكونات التقرير المالي بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية، والمشرع الجزائري لم يأخذ بعد بهذا التعديل الجديد. كما أن الإطار المفاهيمي حسب النظام المحاسبي موجز اقتصر على تقنية المعالجة للأحداث الاقتصادية على عكس المرجع الدولي الذي نجده مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة، كما أن مفهوم رأس المال والمحافظة عليه تم التطرق إليها في مشروع النظام المحاسبي المالي إلا أنها غير موجودة في المرسوم التنفيذي 08-156 وهي موجودة ضمن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية. يختلف النظام المحاسبي المالي عن معايير المحاسبة الدولية فيما يخص مدونة الحسابات فهي خاصة بالنظام المحاسبي المالي فقط، حيث أن هذه المدونة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لسنة 1999، والسبب يرجع إلى أن الهيئة التي قامت بإنجاز النظام المحاسبي المالي هي فرنسية، في حين أن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية لا يحتوي على مدونة حسابات فهذا يرجع إلى أن كل دولة لها نظام محاسبي خاص بها، والهدف من مدونة الحسابات هو توحيد المصطلحات والطرق المحاسبية على مستوى المؤسسة أو مجموعة الشركات الناشطة في الجزائر. بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي أتى في شكل قانون ملزم التطبيق في أسلوب ممنهج يسمح بإضافة، إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك، أما المرجعية الدولية غير مرتبطة بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية

ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون، أما فيما يخص المبادئ والفروض وكذا الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فهي متوافقة تماما مع المرجع الدولي وما جاء من اختلاف في بعض المصطلحات ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجديد. أما قواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي هي متطابقة مع المرجعية الدولية إلا أن عملية التقييم بالقيمة العادلة في المرجعية الدولية تعتمد على ثلاث تقنيات هي طريقة السوق، طريقة التكلفة وطريقة الدخل (*IFRS13*) وهذا غير موجود في النظام المحاسبي المالي (8).

### 3-2- المعايير المتعلقة بإعداد وعرض الكشوف المالية

اعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد وعرض الكشوف المالية، وسنقسمها إلى مجموعتين:

**أولاً:** المعايير الخاصة بالكشوف المالية: هناك معياران في معايير المحاسبة الدولية المخصصان لعرض القوائم المالية هما (*IAS 1*) عرض القوائم المالية و (*IAS 7*) جدول التدفقات النقدية. إن الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي متطابقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع اختلاف في بعض المصطلحات وهذا ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجديد ، أما شكلها ومحتواها فهو محدد بهدف تسهيل عملية المقارنة، أما في معايير المحاسبة الدولية ليس لها شكل معين ولكن يجب أن تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية، وتعتبر القوائم المالية المستحدثة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف المستخدمين وعلى رأسهم المستثمرين، الدولة والمسيرين، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه من خلال تقديم صورة صادقة ومعبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. بالإضافة إلى توضيح حركة السيولة النقدية داخل المؤسسة وتقديم التبريرات الضرورية لفهم أهم الأحداث المالية، كما تساهم هذه القوائم في توحيد القراءة الدولية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية. إن أهم ما يميز الميزانية حسب النظام الجديد هو طريقة عرضها، التي تعتمد بالأساس على تقسيم كل من الأصول والخصوم إلى عناصر جارية، وأخرى غير جارية، ويعتمد هذا التقسيم أساسا على المدة الزمنية لبقاء الأصل أو لاستحقاق الالتزام. وتقدر هذه المدة باثني عشرة (12) شهرا، بالإضافة إلى رؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للخصوم. وهذا النوع من التقسيم لم يكن

معمول به حسب النظام القديم. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزانية الجديدة تتضمن بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالسنة المالية التي أعدت فيها، بيانات السنة المالية السابقة لها، وذلك بغرض السماح بإجراء عمليات المقارنة. أما جدول النتائج فهو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويرز بالتفصيل النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة. وقد أعتمد في إعداداته على المعيار المحاسبي رقم *IAS1* ويقدم جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) معلومات حول مداخيل المؤسسة ومصاريفها الحاصلة خلال الدورة المالية كما يعتبر مؤشر على نجاعة المؤسسة في التسيير المالي، يعتبر من بين أكثر القوائم المالية انتشارا واستخداما في مختلف دول العالم نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها بالإضافة إلى الميزانية، وذلك بفضل قيمة وأهمية المعلومات التي يقدمها لمختلف المستخدمين من مسيرين، مستثمرين، محللين ماليين وإدارة الضرائب، ولقد نص النظام المحاسبي المالي الجديد على ضرورة إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، حيث يعتبر من بين القوائم المالية الإلزامية الواجب عرضها نهاية كل دورة مالية، كما ورد هذا الجدول ضمن القوائم النهائية الإلزامية التي نص عليها المعيار *IAS1* أما محتواه وطريقة إعداداته فقد تناولها المعيار *IAS7* وهو متطابق تماما مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي (9).

ثانيا: المعايير المتعلقة بالأحداث اللاحقة، الإدماج وتجميع الكيانات: فيما يخص الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية واندماج الأعمال هناك ثلاث معايير هي: (*IAS 10*) الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية و(*IFRS 3*) اندماج الأعمال و(*IAS 27*) الكشوف المالية المدجة والفردية، الذي تحول جزء منها والخاص بالقوائم المالية الموحدة إلى معيار الدولي للإبلاغ المالي (*IFRS10*) وهي كما يلي: (10)

- الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية: حسب الفقرة 260-8 والفقرة 230-8 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 نلاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد معيار المحاسبة الدولي رقم *IAS10* الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية، يأخذ هذا المعيار أهميته من أن إعداد القوائم المالية وتدقيقها يتطلب فترة زمنية قد تمتد لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية، وأن هناك بعض المعلومات والأحداث قد تظهر خلال تلك الفترة يطلق عليها الأحداث اللاحقة والتي يكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية، مما يتطلب أخذها

يعين الاعتبار أو الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية، وعدم الأخذ بها أو الإفصاح عنها يقلل من أهمية ودرجة البيانات التي تحتويها القوائم المالية، وهو متطابق تماما مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

- العمليات المنجزة بصورة مشتركة: حسب الفقرة 131 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 اعتمد المشرع الجزائري على المعيار المحاسبي الدولي *IAS31* "الحصص في المشاريع المشتركة" الذي تم إلغاؤه وحل محله المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS11* "الترتيبات المشتركة" ابتداء من 2013/01/01 وما يمكن ملاحظته أن المعيار *IFRS11* قد قام بشرح دقيق لهذه العمليات المنجزة كما وضح أنواع هذه الترتيبات أو الشركات وأكد على حدود العقد الذي يمنحهم رقابة مشتركة، في حين ان النظام المحاسبي المالي اكتفى بتعريف العمليات المنجزة بصورة مشتركة والتي أطلق عليها في نص القانون بشركات المساهمة وهذا ما لا نجده في نص المعيار ولكنها موجودة في المعيار *IAS31* الذي تم إلغاؤه حيث ينص على أن المساهمة في هذه المؤسسات يجب تسجيلها بطريقة التوحيد أو الاندماج النسبي، الذي يعني مساهمة المشارك بالجزء المناسب لكل أصل ولكل التزام في المؤسسة تحت الرقابة المشتركة. وهذا إن دل فهو يدل على أن الهيئة المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر لم تقم بأي تعديلات على نص القانون بما يتماشى ومعايير المحاسبة الدولية، فالمشرع تبنى معايير المحاسبة الدولية عند إعداد المشروع في سنة 2004 وإلى غاية اليوم (مرور 10 سنوات) لم يدخل أي تعديلات رغم أن معايير المحاسبة الدولية تتميز بالتغير المستمر بهدف مسايرة الأحداث والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية.

- الحسابات المدمجة: حسب الفقرة 132 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 فقد اعتمد المشرع الجزائري على المعيار المحاسبي الدولي *IAS 27* "الكشوفات المالية الموحدة والمستقلة" الذي تم تحويل الجزء الخاص بالقوائم المالية الموحدة إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS10* "القوائم المالية الموحدة" ابتداء من 2013/01/01 حيث نجد نفس تعريف السيطرة بين النظام المحاسبي المالي والمرجعية الدولية في المعيار *IAS 27* على أنها قوة التحكم في السياسات التشغيلية والمالية لكيان آخر، إلا ان مفهوم السيطرة قد تغير في المعيار *IFRS10* التي أصبحت تمثل القدرة على ممارسة القوة للتأثير على غالبية الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بدورها على الإيرادات، كما أن النظام المحاسبي المالي قد أخذ بنفس الحالات التي تنشأ من خلالها سيطرة أو مراقبة كيان لكيان آخر بالإضافة إلى نقاط اختلاف أخرى بين المعيارين،

إلا أننا نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي تفاصيل أكثر حول قواعد وشروط عملية وضع كشوف مالية موحدة بل كان مبهم وغير واضح، مما يؤدي إلى قراءات مختلفة لنص القانون.

- إدماج الكيانات المشاركة: اعتمد المشرع الجزائري على المعيار *IAS28* "الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" مع اختلاف في مصطلحات حيث يصف النظام المحاسبي شكل تملك الكيان لأسهم في كيان آخر **بالنفوذ الملحوظ** أما المعيار المحاسبي الدولي فيصفه بـ: **التأثير الهام**، كما حددت معايير المحاسبة الدولية شكل التأثير بحسب نسبة التملك وقد قسمها إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

- تملك أقل من 20% يعني أن تأثير المستثمر محدود، هنا يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي *IAS39* "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" الذي سيحل محله المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS09* "الأدوات المالية" ابتداء من 2018/01/01
- تملك من 20-50% يعني تأثير قوي، هنا يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي *IAS28* "الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة"؛
- تملك أكثر من 50% يعني سيطرة، هنا يتم تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS10* "القوائم المالية الموحدة".

لذا حدد المعيار نسبة التملك من 20-50% وأكد أن المؤسسة لها تأثير قوي على مؤسسة أخرى ولكنها ليست سيطرة مطلقة ولا سيطرة مشتركة. أما النظام المحاسبي المالي فقد حدد النسبة بـ أكثر من 20% كما لم يقر بأن يجب أن تكون أو لا تكون سيطرة مطلقة أو مشتركة، كما أن نسبة التملك هذه قد تعني تأثير قوي أو سيطرة. أما باقي النقاط المعبرة عن النفوذ الملحوظ أو التأثير القوي فيه نفسها بين الاثنين ولا يوجد اختلاف.

### 3-3- المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل

المعايير الدولية الخاصة بطرق التقييم والتسجيل هي *IAS8* "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" والمعيار *IAS11* "عقود الإنشاء" والمعيار *IAS12* "ضرائب الدخل" والمعيار *IAS17* "عقود الإيجار" والمعيار *IAS19* "منافع الموظفين" والمعيار *IAS21* "أثار

التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" وفيما يلي توضيح لأهم نقاط التقاطع بين المرجعية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر: (11)

**أولاً:** تغيير السياسات المحاسبية، التقديرات وتصحيح الأخطاء: من خلال الفقرة 138 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 نلاحظ أن المشرع الجزائري أخذ بنفس تعريف السياسات المحاسبية كما وردت ضمن المعيار *IAS8* "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، بالإضافة إلى شروط وجوب تغيير في السياسات والطرق المحاسبية، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي قد أسهب في شرح وبيان العديد من القضايا التي ترتبط بموضوع المعيار وهذا ما لم يتضمنه نص قانون النظام المحاسبي المالي الذي تضمن إشارات غير دقيقة، ويرجع السبب الرئيسي لوضع هذا المعيار الدولي إلى أن إعداد القوائم المالية يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والأعراف والممارسات المحاسبية السائدة، كما يعتمد إعداد القوائم المالية في بعض الحالات على تقديرات الإدارة لبعض الأمور التي تؤثر على عناصر القوائم المالية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير المتداولة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها. ونظرا لوجود مرونة في تطبيق بعض المبادئ والأسس المحاسبية وفي تقديرات الإدارة لبعض البنود جاء هذا المعيار ليعطي ويوضح الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى ذلك فإن المعيار يغطي كيفية معالجة الأخطاء التي يمكن أن تحدث في الفترات السابقة ويكون لها تأثير على مصداقية وملاءمة القوائم المالية.

**ثانياً:** العقود طويلة الأجل: حسب نص الفقرة 133 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 اعتمد المشرع الجزائري على المعيار المحاسبي الدولي *IAS11* "عقود الإنشاء"، حيث تمثل عقود الإنشاء أو ما يطلق عليها عقود المقاولات اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الأول (المقاول) بإنشاء أصل لصالح الطرف الثاني (المستفيد) وبسعر في الغالب يكون محدد وثابت عند توقيع العقد، هذا النوع من العقود يستغرق تنفيذه فترة زمنية طويلة تفوق الفترة المحاسبية الواحدة مما يتطلب أسلوب محاسبي ملائم لتوزيع إيرادات وتكاليف العقد خلال الفترات المالية لتنفيذه. والملاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتفق تماما مع المعيار المحاسبي *IAS11* إلا أن المعيار يأخذ فقط بطريقة نسبة الإنجاز أو ما تعرف في النظام المحاسبي بطريقة التقدم فقط، في حين أن النظام المحاسبي يأخذ طريقة أخرى إلى جانب الطريقة الأولى وهي طريقة الإتمام أو تعرف بـ المقاول المنتهية، كذلك في حالة احتمال أن تكون مصاريف العقد أكبر من إيراداته في النظام المحاسبي يتم تكوين رصيد بما يفوق الخسارة المتوقعة (مخصص)، أما المعيار المحاسبي الدولي يعالج هذه الحالة بتسجيل الخسارة المتوقعة

كمصروف. مع العلم أن هذا المعيار سوف يتم إلغاؤه ليحل محله المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم *IFRS15* «الإيرادات من العقود مع العملاء» ابتداء من 01/01/2017.

**ثالثا:** الضرائب المؤجلة: حسب نص الفقرة 134 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 فقد اعتمد النظام المحاسب المالي على المعيار المحاسبي الدولي رقم *IAS12* "ضرائب الدخل"، وتأتي أهمية هذا المعيار من أن أهم الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها هو تعظيم ثروة المالكين للمنشأة، وتعتبر ضريبة الدخل أحد البنود الهامة التي تخفض من قيمة الأرباح. لذلك تحاول الإدارة جاهدة للاستفادة من الإعفاءات الضريبية والتخطيط الضريبي الذي يمكن أن يكون له انعكاسات إيجابية عن طريق تخفيض الدخل الضريبي وبالتالي تعظيم ثروة المالكين، إلا أن هناك اختلافات بين التشريعات والقوانين الضريبية والمحاسبة المالية في كيفية تحديد بنود الإيرادات والتكاليف التي تخضع للضريبة، مما ينشأ اختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وتعتبر الضرائب المؤجلة من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يساهم تطبيقها في تحسين مستوى جودة القوائم المالية من خلال تحسين المستوى المعلوماتي لها، كما أن هناك توافق بين المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة حسب المعيار الدولي والنظام المحاسبي المالي (12)

**رابعا:** عقود الإيجار-تمويل: حسب نص الفقرة 135 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 اعتمد المشرع الجزائري على المعيار المحاسبي الدولي رقم *IAS17* "عقود الإيجار"، حيث انتشر هذا النوع من العقود في السنوات الأخيرة في الكثير من دول العالم خاصة أمريكا وأوروبا، حسب مسح أجراه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (*AICPA*) عام 1999 أظهر أن 541 من إجمالي 600 شركة شملها المسح تمارس أنشطة تتعلق بعقود الإيجار، وذلك للمزايا الكثيرة التي توفرها للمستأجر مقارنة مع تملك الأصل، ومن هذه المزايا: أنها توفر مصدر تمويل سهل الحصول عليه، كما أنها تجنب المستأجر مخاطر تقادم الأصول نتيجة التطورات التكنولوجية، كما تمتاز بالمرونة في فترة الاستخدام والدفع، وفي أنها أقل تكلفة، بالإضافة إلى مزايا تتعلق بضريبة الدخل (13).

ونلاحظ أن كلا من النظام المحاسب المالي والمعيار الدولي قد حدد نوعين من عقود الإيجار: تشغيلي وتمويلي، والاعتماد على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، كما حددا كلاهما نفس الشروط في تصنيف عقود الإيجار، ولم يشيرا إلى مدة التأجير بل اشترطا أن تكون المدة تغطي مجمل العمل النفعي للأصل، بالإضافة إلى مدة الاهتلاك في حالة عدم التأكد هي أقل مدة بين العمر الاقتصادي للأصل ومدة العقد.

**خامسا:** الامتيازات الممنوحة للمستخدمين: حسب نص الفقرة 135 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 اعتمد النظام المحاسبي المالي على المعيار المحاسبي الدولي *IAS19* "منافع المستخدمين" بشكل جزئي، حيث لم يذكر النظام تعريف محدد لمنافع المستخدمين كما هو في المعيار بل تم ذلك ضمنيا، حيث وصف المنافع على أنها أعباء تأتي نتيجة تأدية المستخدمين العمل المقرر لهم، كما لم يحدد نوع النظام الذي يجب إتباعه من طرف الكيان: برامج المساهمات المحددة أو خطط المنافع المحددة كما هو الحال في المعيار، كما أن النظام المحاسبي لم يحدد بدقة الفئات الرئيسية لمنافع المستخدمين، كما لم يحدد النظام الطريقة الحسابية التي تعتمد في تقدير تكلفة التقاعد، بل أشار إلى أن الكيان بإمكانه استعمال الفرضيات الحسابية الملائمة، وكما هو معلوم فمبلغ التقاعد في الجزائر يحدد على أساس الأجر الذي يتقاضاه العامل قبل التقاعد أي الاعتماد على محاسبة خطط المنافع المحددة.

**سادسا:** أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية: حسب نص الفقرة 137 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: اعتمد النظام المحاسبي المالي على المعيار المحاسبي الدولي *IAS21* "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" حيث يتم تحويل العملية التي تمت بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية بسعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال وما نلاحظه أن الشروط التي وضعها النظام المحاسبي المالي هي نفسها الموجودة في المعيار المحاسبي الدولي *IAS21*.

### 3-4- المعايير المتعلقة بالأصول والخصوم

المعايير الدولية الخاصة بالأصول والخصوم هي *IAS2* "المخزون" والمعيار *IAS16* "الممتلكات المصانعة والمعدات" والمعيار *IAS36* "الانخفاض في قيمة الموجودات" والمعيار *IAS37* "المخصصات، الأصول الالتزامات المحتملة" والمعيار *IAS38* "الأصول غير الملموسة" والمعيار *IAS40* "الاستثمارات العقارية" وفيما يلي أهم نقاط التقاطع بين المرجعية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر: (14)

**أولا:** المخزونات: من خلال نص الفقرة 123 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أن هناك تطابق بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS2* "المخزون" حيث تقييم المخزونات على أساس التكلفة أو صافي القيمة أيهما أقل، وفي تاريخ البيع أو الجرد يتم تقييمها إما بطريقة *FIFO* أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج، وللإشارة فأن طريقة *LIFO* أي الوارد أخيرا الصادر أولا تم إلغاؤها من المعيار الدولي في سنة 2003.

**ثانيا:** التثبيتات العينية: من خلال نص الفقرة 121 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS16* "الممتلكات المصانع والمعدات"

**ثالثا:** التثبيتات المعنوية: من خلال نص الفقرة 121 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS38* "الموجودات غير الملموسة" تمثل الأصول غير الملموسة أحد العناصر الهامة لدى العديد من المنشآت، حيث تعتبر المصدر الرئيسي والهام لتوليد الإيرادات، فالعلامة التجارية وسمعة الشركة مثلا يعتبر مصدر رئيسي لنجاح شركات المشروبات الغازية وبعض الفنادق العالمية. والملاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يوضح التكاليف التي لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل غير الملموس، وحالات تملك أصل غير ملموس من خلال اندماج الأعمال بالإضافة إلى حالات شراء أصل غير ملموس بمبادلتة بأصل ملموس أو أصل مالي آخر، أو حالة الأصول غير ملموسة المولدة داخليا كما ورد في المعيار الدولي *IAS38*.

**رابعا:** خسائر القيمة في الأصول: من خلال نص الفقرة 7.112 إلى غاية 11.112 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS36* "الانخفاض في قيمة الأصول" وللإشارة فإن خسائر القيمة هي من مستجدات النظام المحاسبي المالي، فهذه العملية لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، وتأتي هذه العملية على مبدأ أساسي هو عدم تسجيل أصل دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أو الحقيقية، وبناء عليه هناك خسارة تدني في قيمة الأصل في حالة كون قيمة الأصل القابلة للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للأصل بتاريخ الميزانية، والقيمة القابلة للاسترداد هي عبارة عن القيمة العادلة مطروح منها تكايف بيع الأصل أو القيمة النفعية أيهما أقل، ونلاحظ أنه لا يوجد فرق بين المعالجة المحاسبية للانخفاض في القيمة في الأصول بين النظام المحاسبي المالي والمرجعية الدولية، إلا أن هذا الأخير وضع المؤشرات الداخلية والخارجية التي تدل على وجود انخفاض في قيمة الأصل، كما وضع أنه في حالة وجود أو عدم وجود مؤشر لتدني قيمة الأصول، يجب على المنشأة القيام دائما وبشكل دوري باختيار التدني (انخفاض القيمة) للبنود التالية:

- الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي؛
- الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام؛
- قيمة الشهرة المشتركة (الناجمة عن عملية اندماج الأعمال).

**خامسا:** مؤونات المخاطر والأعباء: من خلال نص الفقرة 121 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعييار المحاسبة الدولي *IAS37* "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى نفس التعريف الذي قدمه المعيار للمؤونة على أنها خصم (دين) استحقاقه أو مبلغه مجهول، عرف الخصم على أنه التزام حالي (قانوني أو ضمني) على عاتق المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية وإنهائه يكون بخروج موارد متمثلة في مزايا اقتصادية لديها. مع اشتراط أن يكون تقدير الخصم بمصدقية التي من دونها لا تكون مؤونة ويذكر الخصم المحتمل في الملاحق فقط. وأتت فكرة المؤونة من مفهوم الخيطة والحذر الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية التي يجب توفرها في الخصائص النوعية لإعداد وعرض التقارير المالية، حيث يؤدي تطبيق هذا المفهوم إلى تعزيز موثوقية القوائم المالية، فقد تتكبد المؤسسة خسائر أو مصاريف سيتم دفعها مستقبلا بناء على أحداث معينة ستقع في المستقبل، ولكن هذه المبالغ التي من المحتمل تكبدها ناتجة عن أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية مما يستلزم في بعض الحالات اقتطاع مخصص لها من أرباح الفترة الحالية.

**سادسا:** العقارات الموظفة: من خلال نص الفقرة 121-16 إلى غاية 121-18 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعييار المحاسبة الدولي *IAS40* "العقارات الموظفة" ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى نفس التعريف الذي قدمه المعيار للعقار الموظف، وقد تم تخصيص معيار للعقارات الموظفة بسبب لجوء العديد من الشركات إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي أو المباني (العقارات) وذلك لهدف تأجيرها للحصول على إيرادات، أو الاحتفاظ بها لمدة طويلة للاستفادة من ارتفاع أسعارها السوقية مما يحقق لها أرباح رأس مالية، وللتنبية قد تكون تملك المؤسسة عقارات بغرض استخدامها في أنشطتها العادية كمباني إدارية أو مستودعات حيث يتم تطبيق المعيار المحاسبي *IAS16* أي اعتبارها كأصول ثابتة، أو تملكها لغرض نشاط تشغيلي مثل شركات الإسكان التي تنشأ الأبنية لغرض بيعها هنا يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي *IAS2* أي أنها تعتبر كأصول متداولة، كما أن المعيار الدولي حدد بدقة الأسس التي يجب الاعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة، وعمليات التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية بالإضافة إلى تصنيف الاستثمارات العقارية وكذلك عملية الإفصاح عنها، هذا ما لا نجده في النظام المحاسبي المالي.

**سابعا:** الحالة الخاصة بالمنتجات الزراعية والأصل البيولوجي: من خلال نص الفقرة 121-19 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعييار

المحاسبة الدولي *IAS41* "الزراعة" ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي أي تعريف للمنتوجات الزراعية أو الحصاد أو الأصل البيولوجي (النباتات والحيوانات الحية) كما هو موجود في المعيار ولكنه اعتمد على نفس المعالجة المحاسبية المطبقة في المعيار الدولي. ويقصد بالنشاط الزراعي كما هو موضح في المعيار الدولي إدارة المنشأة للتحويل البيولوجي للحيوانات أو النباتات الحية (الموجودات البيولوجية) والتي تتمثل في عمليات التكاثر والحصول على محصول زراعي أو تعزيز قيمة الموجودات البيولوجية نوعياً أو كمياً.

### 3-5- المعايير المتعلقة بالإيرادات والأعباء

المعايير الدولية الخاصة بالإيرادات والأعباء هي *IAS18* "الإيرادات" والمعيار *IAS20* "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" والمعيار *IAS23* "تكاليف الاقتراض" وفيما يلي توضيح لأهم نقاط التقاطع بين المرجعية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر<sup>(15)</sup>:  
**أولاً: الإيرادات:** من خلال نص الفقرة 111-2 إلى غاية 111-3 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS18* "الإيرادات" ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي أي تعريف للإيرادات أو كما سميت في نص القانون المنتجات، إلا أنه يتفق مع المرجع الدولي فيما يخص توقيت الاعتراف بالإيرادات حيث يتم الاعتراف بها عندما يكون هناك احتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الكيان، وأن هذه المنافع يمكن قياسها بصورة صادقة، كما أن المعيار حدد بدقة هذه الإيرادات التي يغطيها والإيرادات التي لا يغطيها والخاصة بالمعايير المحاسبة الدولية (17-28-11-41) والمعايير الدولية للإبلاغ المالي (4-9) بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من استخراج المعادن الطبيعية و استرجاع الديون المعدومة، بالإضافة إلى شرح مختلف المصطلحات: الإيرادات والقيمة العادلة، وما يتم الإفصاح عنه وهذا غير موجود في النظام المحاسبي المالي.

**ثانياً: الإعانات:** من خلال نص الفقرة 124 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS20* "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي عرف الإعانات الحكومية نفس التعريف الذي قدمه المعيار مع اختلاف التسمية بالمنح الحكومية ولم يذكر المساعدات الحكومية والتي هي إجراء تقوم به الحكومة لتزويد منافع اقتصادية محددة إلى مؤسسة معينة أو مجموعة من المؤسسات المؤهلة وفقاً لمجموعة من الشروط، وتشمل تقديم المنح والأنواع الأخرى من

المساعدات والتي قد لا تتضمن نقل أصول للمؤسسة<sup>(16)</sup>. كما أوضح المرجع الدولي الحالات التي لا يطبق فيها المعيار وهي:

- المحاسبة عن الهبات الحكومية التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار (التضخم)؛
- المزايا الضريبية؛
- المشاركة الحكومية في الملكية؛
- المنح الزراعية الواردة ضمن المعيار 41.

كما حدد المرجع الدولي أنواع المنح الحكومية المتعلق بالدخل والمتعلقة بالأصول وهي نفسها أشار إليها النظام المحاسبي المالي بشكل ضمني، وكما هو ملاحظ في كل المعايير التي تمت دراستها وجود الدقة الشرح الكافي بكل ما يتطلبه الاستخدام الجديد للمعيار، هذا مالا يتوفر عليه النظام المحاسبي المالي الذي كل معطيته ومصطلحاته غامضة تتطلب إلى دراسة وتفسير من قبل قارئها.

**ثالثا:** تكاليف القروض: من خلال نص الفقرة 126 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولي *IAS23* "تكاليف الاقتراض" إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي تعريف واضح لتكاليف الاقتراض وأعطى تعريف ضمني للأصول المؤهلة، وما يمكن ملاحظته هو أن النظام المحاسبي المالي لم يأخذ بالتعديلات التي طرأت على المعيار بتاريخ 2007/03/29 حيث تم بموجبها رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل للرسملة كمعالجة أساسية، وأصبح هذا التعديل ساري المفعول ابتداء من 2009/01/01، بعد أن كانت تكلفة الاقتراض تحمل كمصروف على قائمة الدخل كما يقرها النظام المحاسبي المالي.

### 6-3 - المعايير المتعلقة بالأدوات المالية

المعايير الدولية الخاصة بالأدوات المالية هي *IAS32* "الأدوات المالية: العرض" والمعيار

#### *IAS39*

"الأدوات المالية: العرض والإفصاح" وفيما يلي توضيح لأهم نقاط التقاطع بين المرجعية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر<sup>(17)</sup>:

**أولا:** الأدوات المالية: العرض: من خلال نص الفقرة 122-1 إلى غاية 121-2 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة

الدولي *IAS32* "الأدوات المالية: العرض" فالنظام المحاسبي المالي أعطى نفس التعريف للأداة المالية كما هو في المرجع الدولي.

ثانيا: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس: من خلال نص الفقرة 122-3 إلى غاية 121-9 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي *IAS39* "الأدوات المالية: القياس والعرض" حيث نلاحظ أنها تدرج بتكلفتها التاريخية، أما لا حقا بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة والحسابات الدائنة حيث تقييم بالسعر المتوسط للشهر الأخير (وهذا ما لم يتطرق له المرجع الدولي)، وبالتكلفة المستهلكة بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان وهذا مطابق تماما للمرجع الدولي، والملاحظ أنه هناك تشابه في متطلبات قياس الأصول المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي *IAS39* "الأدوات المالية: القياس والعرض" فيما عدا بعض النقاط:

- أوضح المعيار عن وجود أربع فئات من الموجودات المالية وهي غير موضحة في *SCF*؛
  - *SCF* يشترط استخدام السعر المتوسط للشهر الأخير في السنة المالية عند القياس
- اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة بينما المرجع الدولي لم يشير إليها

وللإشارة إن هذا المعيار سيتم إلغائه في 2018/01/01 ليحل محله المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS9* "الأدوات المالية" اما المعيار *IAS32* فقد حول الجزء الخاص بالإفصاح إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي *IFRS7* "الأدوات المالية: الإفصاحات" ابتداء من 2007/01/01.

## خاتمة

من خلال المقارنة السابقة وجدنا أن النظام المحاسبي المالي يهدف بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية، ويظهر ذلك من خلال العديد من مفاهيمه المستنبطة من هاته المعايير كما هي دون تغيير مثل: المبادئ المحاسبية، الخصائص النوعية للكشوف المالية، بالإضافة على الأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبي المالي متطابقة مع أهداف معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه توجد اختلافات في المصطلحات المستعملة بين الجانبين ويرجع ذلك بشكل أساسي لتأثير الجهة الفرنسية التي قامت بالمشاركة في عملية إعداد النظام حيث أشرنا سابقا إلى أن مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي مستمدة من النظام المحاسبي الفرنسي، كما أن النظام المحاسبي جاء في نص قانون في حين أن معايير المحاسبة الدولية جاءت في شكل معايير

مرتبة يسهل الرجوع إليها. إن إعداد قوائم مالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي سيمنحها صفة المصدقية والقبول العام لدى المتعاملين في الأسواق المالية الدولية وتسهل بذلك عمليات المقارنة واتخاذ القرارات الاستثمارية حيث سيساعد هذا في فهم المناخ الاستثماري الجزائري وبالتالي استقطاب استثمارات أجنبية أكثر، كما سيطور ويرفع من مستوى المهنة ويفتح المجال أما خارجي الجامعات والمعاهد سوق العمل الدولية.

ومما سبق يمكن القول أنه يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وهذا ما يؤيد الفرضية المعتمدة للدراسة. إلا أن جموده وعدم مساهمته لمعايير المحاسبة الدولية يفقد هذا التوافق أهميته وي طرح مشكلة جديدة يجب حلها قبل أن تتطور وتؤدي على إصلاح شامل آخر. فالنظام المحاسبي المالي أعتمد في إعداداته على المعايير الصادرة في سنة 2003، وكما أشرنا سابقا أن معايير المحاسبة الدولية تتميز بالتغير المستمر لتتماشى مع التطورات ولتحولات على الساحة الدولية، مثلا القيمة العادلة والانتقادات التي وجهت لها بعد الأزمة المالية لسنة 2008 تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار المعيار *IFRS13* خاص بالقيمة العادلة، سنة 2011، كما توجد معايير في النظام المحاسبي المالي قد ألغيت أو عدلت، كما لا يحتوي على المعايير الجديدة، المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتفسيرات والشروحات، لذا وجب العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والتغيرات التي حدثت، وستحدث، في معايير المحاسبة الدولية، ولما لا فقد يساعد هذا في وضع معايير محاسبة جزائرية تتلاءم مع بيئتها المحاسبية وذلك بإشراك كافة الفاعلين في مجال المحاسبة (مهنيين، أكاديميين وجهات حكومية).

## الهوامش والإحالات

<sup>1</sup> نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف الجزائر العدد 09، 2013.

[http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH\\_AR/Article\\_Revue\\_Academique\\_N\\_09\\_2013/article\\_04.PDF](http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_09_2013/article_04.PDF)

<sup>2</sup> رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة تبسة الجزائر، 2011.

<sup>3</sup> عاشور كنوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (ISA/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف الجزائر، جانفي 2009.

- <sup>4</sup> سعاد بورويصة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة قسنطينة، 2010. ص: 46.
- <sup>5</sup> تم الاعتماد في إعداد هذا الجزء على:
- محمد مبيروك أبو زيد، المحاسبة الدولية (انعكاساتها على الدول العربية)، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص: 270-272.
  - فتيحة بكطاش، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص: 60-61.
  - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة الدولية (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 373-375.
  - سعاد بورويصة مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.
- <sup>6</sup> فاطمة الزهراء عبادي، مكانة النظام الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) التحدي، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011 كلية الاقتصاد جامعة سعد دحلب البليلة، الجزائر.
- <sup>7</sup> Djelloul Boubir, les provisions comptable en scf-ifs fondements théoriques et exercice applicatif, Sarl laser plus, Alger, mars 2015, p : 17
- <sup>8</sup> بن حركو غنية، واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة قسنطينة، 2017. ص ص: 157-159.
- <sup>9</sup> نفس المرجع السابق، ص ص: 160-163.
- <sup>10</sup> أعتمد في وضع هذا الجزء على:
- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 376-405.
  - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-37.
  - خالد الجعارات، مختصر معايير المحاسبة الدولية 2015، مطبوعة جامعية كلية الاقتصاد جامعة ورقلة، 2015، ص ص: 24-26.

- IAS plus, Deloitte, <http://www.iasplus.com/en/standards/standards>. Jun 2016.

<sup>11</sup> أعتمد في وضع هذا الجزء على:

- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 376-405.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-21
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية-طبعة 3، دار وائل للنشر بدعم من الجامعة الأردنية -عمادة البث العلمي، 2014. ص ص: 126-347

- IAS plus, Deloitte, <http://www.iasplus.com/en/standards/standards>.

<sup>12</sup> محمد زرقون وآخرون، أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري-دراسة حالة مؤسسة خدمية بولاية ورقلة-، ورقة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-AFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.

<sup>13</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 262.

<sup>14</sup> أعتمد في إعداد هذا الجزء على:

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-14.
- أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية -معايير المحاسبة الدولية-، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص ص: 193-230.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65-96، ص ص: 232-261

- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، les page bleus internationales، الجزائر، نوفمبر 2015، ص ص: 95-216.

- IAS plus, Deloitte, <http://www.iasplus.com/en/standards/standards>. Op cit.

<sup>15</sup> أعتمد في إعداد هذا الجزء على:

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-08.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 65-96، ص ص: 232-261، ص ص: 293-369.
- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، les page bleus internationales، الجزائر، 2012، ص: 297-307.
- IAS plus, Deloitte, <http://www.iasplus.com/en/standards/standards>. Op cit.
- <sup>16</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره: ص: 329.
- <sup>17</sup> أعتمد في إعداد هذا الجزء على:
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-08.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 65-96، ص ص: 232-261، ص ص: 455-560.
- موجاري رضوان، النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تبسة، 2012 ص ص: 67-69.
- IAS plus, Deloitte, <http://www.iasplus.com/en/standards/standards>. Op cit.